



البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2021/5-F

قضايا السياسات

للعلم

التوزيع: عام

التاريخ: 1 يونيو/حزيران 2021

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تحديث عن إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026)

العملية

1- ستحدد الخطة الاستراتيجية التالية لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للفترة 2022-2026 توجهه المستقبلي في مساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. وتتكون عملية وضع الخطة الاستراتيجية التالية، التي انطلقت في عام 2020 بعد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية، من أربع مراحل:

(1) تحليل السياق: ما هي التحديات والفرص المستقبلية للأمن الغذائي العالمي؟

(2) نظرية التغيير: ما هي المسارات الضرورية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على مستوى العالم؟

(3) الخطة الاستراتيجية للبرنامج: كيف يمكن أن يساعد البرنامج البلدان على القضاء على الجوع؟

(4) إطار النتائج: كيف يمكن أن نقيس فعالية تدخلات البرنامج وأثرها؟

2- وقد استرشدت هذه المراحل بمشاورات غير رسمية جرت مع المجلس التنفيذي، والتي قام المجلس من خلالها بتوجيه العملية وقدم تعقيبات بشأن النواتج الرئيسية والمعالم الرئيسية لكل مرحلة. وحتى يونيو/حزيران 2021، أجريت أربع مشاورات غير رسمية عُرض فيها على المجلس تحليل السياق، وتحليل الأسباب الجذرية، ورسم خرائط لأصحاب المصلحة (أجراء معهد التنمية الخارجية) ونظرية تغيير مؤسسية⁽¹⁾ وهناك ثلاث مشاورات غير رسمية إضافية من المقرر عقدها قبل تقديم الخطة الاستراتيجية الجديدة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

3- وإضافة إلى المناقشات مع أعضاء المجلس والمراقبين وموظفي البرنامج، اشتملت عملية وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2026 أيضا على مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها،

(1) قام خبراء استشاريون مستقلون من كلية كينيدي بجامعة هارفارد وشركة Oxford Policy Management بدعم البرنامج في وضع نظرية تغيير مؤسسية. وداخلها، اشتمل ذلك على تعاون فيما بين جميع إدارات البرنامج ومع المكاتب الإقليمية والقطرية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri

مساعدة المدير التنفيذي

إدارة وضع البرامج والسياسات

هاتف: 066513-2200

والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمستفيدين من البرنامج. وتعتبر المشاورات مع المستفيدين سمة جديدة، تشمل مجموعة متنوعة من المستجيبين المقيمين في بيئات تشهد حالات طوارئ أو أزمات ممتدة في خمسة بلدان مشمولة بالعينة. وتتيح هذه المشاورات الشفافة والصريحة داخل البرنامج وخارجه إجراء حوار بناء واستشاري لإرشاد عملية وضع إطار شامل للخطة الاستراتيجية حيث يمكن للشركاء رؤية روابط وفرص واضحة للتعاون.

مشاورات المجلس

- 4- طلبت الدول الأعضاء، خلال المشاورات غير الرسمية للمجلس، أن يستخدم البرنامج الخطة الاستراتيجية الجديدة من أجل:
- ◀ التأمل في مساهمته في أهداف التنمية المستدامة غير هادفي التنمية المستدامة 2 و17 وإظهار هذه الروابط بوضوح في إطار النتائج المؤسسية؛
 - ◀ التأكيد على الدور المركزي للناس، ولا سيما الأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب؛
 - ◀ هدم الصوامع بين إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة وعبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، مع الاعتراف بأن الحاجة إلى إنقاذ الأرواح ستظل في العديد من الأماكن عنصراً متكرراً ما لم نغير حياة الناس عن طريق بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية؛
 - ◀ توضيح مساهمة البرنامج في إحلال السلام بالتعاون مع الآخرين وإيجاد طرق لقياسها؛
 - ◀ إعطاء الأولوية للاستجابة لحالات الطوارئ، نظراً لزيادة عدد الصدمات والقيود العالمية على الموارد؛
 - ◀ تحديد مسار البرنامج لإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، بشكل تعاوني ومن خلال نهج مشتركة، لتحقيق حصائل أفضل، بما في ذلك توضيح أين يكون البرنامج جهة فاعلة رائدة وأين يكون جهة فاعلة داعمة؛
 - ◀ تعزيز تكامل القضايا الشاملة مثل الحماية والشمول، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والمبادئ الإنسانية، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتفهم سياق النزاعات، والاستدامة البيئية؛
 - ◀ تسليط الضوء على الأدلة والدروس المستفادة من النجاحات والإخفاقات، ولا سيما من البحوث والتقييمات؛
 - ◀ إظهار الروابط بين الموارد والنتائج والروابط السببية بين النواتج والحصائل وأهداف التنمية المستدامة؛
 - ◀ تمكين استراتيجيات التمويل المتنوعة والمبتكرة لزيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك من القطاع الخاص، وهو أمر بالغ الأهمية لتقليص الفجوة التي لا يمكن تحملها بين الاحتياجات المقدرّة والتمويل المتاح لتلبية هذه الاحتياجات.

التوجه الاستراتيجي للبرنامج

- 5- بينما تتواصل عملية المشاورات الداخلية والخارجية، تنشأ بعض المواضيع الرئيسية للخطة الاستراتيجية الجديدة. وتناقش هذه المواضيع أدناه.

البرمجة المتكاملة للاستجابة للأثار المرغّبة للصدمات وعوامل الإجهاد ومواطن الضعف

- 6- يتأثر الناس من ذوي سبل العيش الهشة ومواطن الضعف الكامنة بشكل متزايد بعوامل إجهاد متعددة وعميقة (مثل الديون وتغير المناخ والتشريد القسري) وكذلك بالصدمات الأكبر والأكثر تواتراً (مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والجوائح والصدمات المالية). ولذلك ستؤكد الخطة الاستراتيجية التالية على الحاجة إلى برمجة متكاملة وتوزيع الأنشطة على مستويات مختلفة بما يلبي احتياجات الناس الملحة من حيث الأمن الغذائي والتغذية واحتياجاتهم الأساسية مع تعزيز قدرتهم على الصمود على المدى الطويل فيما يتعلق بعوامل الإجهاد والصدمات. وسيواصل البرنامج استخدام برامجه كقاط دخول للتدخلات

المتماسكة بطريقة تُكْمِل عمل شركائه (مثل، حزمة الصحة والتغذية المدرستين المرتبطة بدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة) وسيبغى، حيثما أمكن، إلى إنفاذ الأرواح وتغيير الحياة في نفس الوقت، وغالبا لصالح نفس الناس.

هدم الصوامع بين دعم الحصائل الإنسانية والإنمائية والسلام

7- يتمثل تفعيل محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في تلبية الاحتياجات الإنسانية وخفضها تدريجيا، وتنفيذ وتوسيع نطاق التدخلات المتكاملة شيئا فشيئا، والسعي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي وحصائل السلام. وينطوي النهج الثلاثي العلاقات على انتقال تدريجي من الاستجابة للأزمات الإنسانية إلى القدرة على الصمود، ويفتح مسارات للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل وتمكين المرأة. وهذا سيعني بالنسبة للبرنامج التقليل من المخاطر ومواطن الضعف واحتياجات السكان المتضررين من خلال تخفيف التدهور الشديد في الأمن الغذائي والتغذوي وحماية الاستجابة الطويلة الأجل للصدمات. وسيتم ذلك من خلال شراكات قوية وتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين ودعم الحكومات إلى جانب اغتنام الفرص لتوظيف تدفقات التمويل والأدوات والنهج البرمجية من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة.

تكيف تدخلات البرنامج وفقا للسياقات القطرية المحددة – لا يوجد حل أوحد يناسب الجميع

8- في إطار المساهمة في جهود البلدان الرامية إلى القضاء على الجوع، سيستفيد البرنامج من حافظة أنشطته لتنفيذ العمليات بطريقة تكملية مع الشركاء الأكثر ملاءمة للسياقات والاحتياجات القطرية والمجتمعية. ولذلك، لن تُنفذ جميع أنشطة البرنامج في كل مكان، وبالنسبة للمستوى القطري فستكون الطريقة المثلى للانخراط محددة بالسياق وقائمة على الأدلة. وفي البلدان التي لديها برامج ونظم وطنية قوية، على سبيل المثال، قد يكون للبرنامج دور تمكيني أو دور استشاري تقني فقط، في حين يمكن أن تتراوح أنشطته في بلدان أخرى من تقديم المساعدة المباشرة إلى دعم المجتمعات المحلية في بناء الأصول التي تحسن سبل عيشهم وقدرتهم على الصمود وتقديم خدمات إلى الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وسيجري تحديد المزيج الأمثل للأنشطة لسياق معين في الخطط الاستراتيجية القطرية بالتشاور مع الحكومات وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

وضع الناس في قلب تصميم البرامج والاستجابة التشغيلية

9- إقرارا بأن الحلول الأكثر ملاءمة واستدامة ستأتي في نهاية المطاف من الناس الذين يعبرون عن أنفسهم (أي حرية الشخص في القيام بما يريدته وتحقيقه سعيا وراء أي أهداف أو قيم يعتبرها مهمة)، فإن الخطة الاستراتيجية التالية ستسعى جاهدة لوضع الناس، وخاصة الأكثر ضعفا، في قلب تصميم البرامج والاستجابة التشغيلية. وينطوي تحقيق نهج يتمحور حول الناس وقائم على الاحتياجات على ضمان أن يكون لدى المجتمعات المحلية والناس سلطة اتخاذ القرار وأن يتم دعمهم بطريقة تمكنهم من المشاركة في التغيير والحفاظ عليه. وسيساعد البرنامج في وضع نهج وعمليات وآليات مناسبة يمكن من خلالها للسكان المتضررين التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم وأولوياتهم واتخاذ قرارات مستنيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعطي البرنامج الأولوية للسلامة والكرامة، ويتجنب إلحاق الضرر، وييسر حصول الناس على الخدمات والمساعدات بما يتناسب مع احتياجاتهم ودون إقامة أي حواجز.

العمل مع البرامج والنظم الوطنية ومن خلالها

10- إن الحكومات الوطنية هي المسؤولة أساسا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتموضع البرنامج على نحو يتيح له المساعدة في سد الفجوات في الاستجابة والقدرة الوطنية – سواء من حيث المساعدة في إنفاذ الأرواح في حالات الطوارئ أو العمل من أجل القضاء على الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وفي مواجهة الاحتياجات المتزايدة، سيعطي البرنامج الأولوية للعمل مع البرامج والنظم الوطنية ومن خلالها حيثما أمكن، حيث إنه كلما كانت هذه البرامج والنظم أشد قوة وقدرة على الصمود، كانت الاستجابات والحصائل أكثر كفاءة من حيث التكلفة وأكثر فعالية واستدامة. ويشمل ذلك تحسين تغطية البرامج الوطنية وكفائتها وشموليتها وجودتها وكذلك تعزيز الكفاءة والفعالية والجودة التنظيمية للنظم القطرية من أجل القضاء على الجوع. ومن المرجح أن يكون للعمل من خلال السلطات الوطنية أثر أكبر وأكثر استدامة وعائد أكبر على الاستثمار من

التدخلات المباشرة التي يقوم بها البرنامج. كما أن موافقة الحكومة ضرورية للحصول على التمويل، ولا سيما من المؤسسات المالية الدولية.

توسيع نطاق تقديم خدمات البرنامج إلى الحكومات والشركاء

11- إن الأوضاع التشغيلية المتزايدة التعقيد والاحتياجات غير المسبوقة يمكن أن تعرض الحصائل الإنسانية والإنمائية للخطر. ولتحقيق هذه الحصائل وحمايتها سيواصل البرنامج تعزيز وتوسيع قدرته على العمل كشريك مفضل من خلال دعم الآخرين في الجهود التي يبذلونها للوفاء بولياتهم. وستعمل الخطة الاستراتيجية التالية على تعظيم دور البرنامج في تقديم الخدمات من خلال تمكينه من تعزيز الخدمات التي يقدمها، بما في ذلك جيل جديد من الخدمات حسب الطلب، والحلول الاستشارية للمجتمع الإنساني والإنمائي. وستتراوح الخدمات التي يقدمها البرنامج من نظم سلسلة الإمداد، بما في ذلك شراء الأغذية نيابة عن الحكومات وتقديم خدمات النقل واللوجستيات للمنظمات الإنسانية، إلى تقديم خدمات الدعم الإداري والميداني المشتركة، والقيام في الوقت ذاته بعرض حلول تقديم الخدمات الرقمية وخدمات البيانات والتحليلات كسلع عامة عبر المنصات المفتوحة.

الاستفادة من الشراكات وأوجه التكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى

12- يقر البرنامج بأن تدخلاته لا يمكن أن تحقق بمفردها جميع الحصائل المتوقعة، ولهذا فإنه سيسعى إلى إقامة شراكات تآزرية قائمة على أوجه التكامل البرنامجية والتشغيلية مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. وتتراوح فوائد الشراكات ما بين زيادة فعالية البرامج وأهميتها وكفاءة التكاليف التي تتحقق عن طريق تجنب الازدواجية في الأنشطة والخدمات وتجميع الموارد والقدرات. وسيركز انخراط البرنامج مع الشركاء على تعزيز القدرة على تحديد الاحتياجات وإحداث تغيير فوري، فضلا عن الاستفادة الطويلة المدى. واتباع نهج استراتيجي للشراكات يعني تحديد متى سيقوم البرنامج بالدور القيادي ومتى سيقوم بالدور الداعم، والاستفادة من أوجه التكامل والتعاون إلى أقصى حد ممكن ضمن حدود الولايات المعنية.

جعل التمويل أكثر تنوعا ومرونة ومتعدد السنوات

13- استجابة لتفاقم الجوع وتزايد عدد الأزمات في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في التمويل في السنوات الأخيرة، ارتفعت متطلبات التمويل العالمي للأسف بوتيرة أسرع من مساهمات الجهات المانحة. وبالتالي، فإن الخطة الاستراتيجية التالية ستشمل التماس مصادر التمويل غير التقليدية (المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات، والقطاع الخاص، وما إلى ذلك) من خلال السعي لإظهار عروض القيمة المقنعة أمام تلك الكيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل المرن المتعدد السنوات ضروري كي يستجيب البرنامج بشكل أفضل للسياقات المتغيرة بسرعة ويلبي الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية والمساهمة في الوقت نفسه في تحقيق حصائل أكثر استفادة للناس ومجتمعاتهم المحلية.